



اسم المقال: استخدام التأمين على القوائم المالية كمدخل لتحسين حوكمة الشركات دراسة استطلاعية لآراء عينة من مراقبين  
الحسابات في العراق

اسم الكاتب: أ.م.د. ناظم حسن رشيد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3587>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 03:25 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناءمجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراشدین كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة  
الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



استخدام التأمين على القوائم المالية كمدخل  
لتحسين حوكمة الشركات  
دراسة استطلاعية لآراء عينة من مراقبى  
الحسابات في العراق

**The Use of the Financial Statements Insurance  
to Improve Corporate Governance  
A Prospective Study of the Views of a Sample  
of Auditors in Iraq**

الدكتور ناظم حسن رشيد  
أستاذ مساعد - قسم المحاسبة  
كلية الإدارة والاقتصاد / الحمدانية - جامعة الموصل

**Nadhim H. Rasheed (PhD)**  
Assistant Professor  
Department of Accounting  
drnadhim@yahoo.com

### المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم التأمين على القوائم المالية وأهمية استخدامه والمزايا المترتبة على هذا الاستخدام، وكيفية معالجة حالة التعارض في المصالح الذي ينشأ في علاقات المدقق وزبائنه، وبيان دور التأمين على القوائم المالية في تحقيق تدقيق بجودة أفضل وكشوفات مالية أكثر مصداقية وشفافية. وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي " هل يسهم التأمين على القوائم المالية في تحسين حوكمة الشركات؟"

وقد تم اختبار فرضيات البحث من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تمت من خلال آراء عينة من مراقبى الحسابات فى العراق فيما يتعلق بإمكانية استخدام التأمين على القوائم المالية في إصلاح حوكمة الشركات.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها : حل مشكلة التعارض في المصالح التي تنشأ في علاقات المدقق وزبائنه من خلال التأمين على خطر القوائم المالية وتدقيق بجودة أفضل وكشوفات مالية أكثر مصداقية وشفافية. وإصلاح حوكمة الشركات "تأمين القوائم المالية ضد التضليل فيها" يمكن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين، نتيجة اتخاذ قرارات خطأ بسبب التضليل في القوائم المالية.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، تضارب المصالح، التأمين على القوائم المالية

### Abstract

The research aims to identify the concept of insurance on the financial statements and the importance of its use and benefits resulting from such use, and how to handle the case of conflict of interest that originates within the relation between the auditor and his customers; also indicating the role of insurance on the financial statements in achieving a better quality of auditing and financial statements with more credibility and transparency through answering the following main question (Do the financial statements of insurance contribute to improve corporate governance)?

The research hypotheses were tested by analyzing the results of the field study that has been conducted for a sample of the views of auditors in Iraq regarding the possibility of the use of insurance to the financial statements in corporate governance reform.

The research has come to a group of results most important of which is solving the problem of conflict of interest that arise in relation between the auditor and his clients through the insurance on the financial statements ,better quality auditing and financial statements with more credibility and transparency. Corporate governance reform (financial statements insurance against misleading) enable the investors to obtain the amount of insurance, as a result of wrong decisions because of financial statements misinformation.

**Keywords:** corporate governance, conflict of interest, the insurance on the financial statements

## منهجية البحث

تبرز **مشكلة البحث** من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

هل يسهم التأمين على القوائم المالية في تحسين حوكمة الشركات؟

كيف يسهم التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق؟

كيف يسهم التأمين على القوائم المالية في زيادة جودة القوائم المالية وبالتالي تخصيص موارد أكثر كفاءة؟

كيف يؤدي استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تحقيق كفاءة وفاعلية عملية التدقيق؟

وتاتي **أهمية البحث** من أهمية موضوع التأمين على القوائم المالية كمدخل لإصلاح حوكمة الشركات، وذلك بتوفير حماية للمستثمر ضد الخسائر التي قد يعانيها نتيجة التضليل في القوائم المالية وبوصفها علاجاً بديلاً لتعارض المصالح من خلال إعادة هيكلة سوق التدقيق لإزالة تعارض المصلحة التي يواجهها المدققون ووصف حواجزهم على نحو ملائم، مع تحسين أداء المدققين وزيادة كفاءتهم، وبالتالي فإن هذا البحث تناول موضوعاً حديثاً لم يتم تناوله من قبل الباحثين، وذلك يمكن أن يسهم في ثراء النتاج الفكري حول هذا الموضوع.

### ويهدف البحث إلى:

١. التعرف على مفهوم التأمين على القوائم المالية وأهمية استخدامه والمزايا المترتبة على هذا الاستخدام.

٢. التعرف على كيفية معالجة حالة التعارض في المصالح التي تنشأ في علاقات المدقق وزبائنه، من خلال التأمين على القوائم المالية.

٣. معرفة دور استخدام التأمين على القوائم المالية في زيادة جودة القوائم المالية وتخصيص الموارد بدرجة أكثر كفاءة.

٤. بيان دور التأمين على القوائم المالية في تحقيق تدقيق بجودة أفضل وكشوفات مالية أكثر مصداقية وشفافية، ومن ثم خسارة أقل للمساهمين.

٥. التعرف على آراء عينة من مراقبين الحسابات في العراق بما يتعلق بإمكانية استخدام التأمين على القوائم المالية في إصلاح حوكمة الشركات.

ولتحقيق أهداف البحث يتم اعتماد الفرضيات الآتية:

١. يسهم استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق في تحسين حوكمة الشركات.

٢. يؤدي استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية.

ولتحقيق أهداف وفرضيات البحث يتم الاعتماد في منهجية البحث على المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري العام للدراسة وذلك من خلال الاستعانة بالأطارات والرسائل الجامعية والدوريات والكتب التي تتناول موضوع البحث.

كذلك يتم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية المستندة إلى آراء عينة من مراقبين الحسابات في العراق.

وصولاً لإمكانية اختبار فرضيات البحث فقد تم تصميم إستبانة تضمنت ثلاثة أقسام هي:  
**القسم الأول – خصائص عينة الدراسة.**

تضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة خصصت للتعريف بمجتمع البحث وعینته بهدف الاستفادة منها في تحليل خصائص عينة البحث ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اختبار فرضيات البحث.

**القسم الثاني** – يسهم استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق، ومن ثم تحسين حوكمة الشركات. تضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها تحديد مدى استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق، ومن ثم تحسين حوكمة الشركات، وقد تضمن هذا القسم (١٠) أسئلة.

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن هذه الأسئلة، إذ حددت الإجابات بكل من:  
أنفق بشدة، أنفق، محابي، لا أنفق، لا أنفق بشدة.

**القسم الثالث – مدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية في تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية.**

تضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها إمكانية قياس مدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية، وقد تضمن هذا القسم (١٣) سؤالاً، وقد تم الاعتماد فيها على مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن هذه الأسئلة بحيث حددت الإجابات بكل من: أنفق بشدة، أنفق، محابي، لا أنفق، لا أنفق بشدة.

## ماهية حوكمة الشركات وابعادها أولاً- مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

حدثت في السنوات الأخيرة سلسلة من الإخفاقات المالية والمحاسبية المختلفة في كثير من الشركات، وذلك لافقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، فضلاً عن نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الوضع المالي للشركة، وقد نتج عن هذه الانهيارات انعدام الثقة في الأسواق المالية المختلفة وإنصراف المستثمرين عنها، وكذلك انعدام الثقة بالتدقيق نتيجة عدم الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، مما أدى إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات لمواجهة حالات الفساد المالي والإداري التي تعاني منه معظم الشركات، ولاسيما ما يتصل بإعداد القوائم المالية. (حسين و محمد، ٢٠١٢، ٢، ١)

وعليه أثارت حوكمة الشركات اهتمام الباحثين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وذلك ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت لحدوث هذا الفشل المالي والإداري، وتبيّن أن انعدام أسلوب حوكمة الشركات مكن القائمين سواء كانوا مجالس إدارة أم مدراء أم موظفين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وعامة الجمهور، لذلك فإن الدول والشركات التي تضعف فيها أساليب حوكمة الشركات تعد أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق مجرد فضائح وأزمات مالية، إذ أصبح من الواضح تماماً أن إدارة الشركات من خلال مفهوم الحوكمة حددت بدرجة كبيرة مصير الشركات ومصير اقتصاديات الدول، في هذا العصر. (عيسى، ٢٠٠٨، ١).

وتأتي الحكومة ضرورة فرضتها الحياة على الشركات، وخاصة في ظل الظروف التي ينشأ فيها تعارض مصالح الأطراف الفاعلين في العمليات الاقتصادية سواء أكانوا مستثمرين أم عاملين أم مدراء في تلك الشركات، والغاية من تبني هذا المفهوم، هو محاربة الفساد المالي والإداري، وأحداث مواعدة بين المصالح المتعارضة، وتوفير الحماية الكافية ضد الفشل المالي، والقصور التمويلي. وأحد الركائز الهامة التي استندت عليها البنيان المتنى للحكومة، هي شفافية ومصداقية التقارير المنشورة من طرف الشركات، من هنا تظهر أهمية التدقيق الخارجي بوصفه الجهة المحايدة التي تعمل على زيادة مصداقية التقارير، عن طريق إجراء عملية تدقيق دقيقة قصد تثمين المعلومات ورفع درجة موثوقيتها. (السعيد خلف، ٢٠١٢، ٣٠)

وقد عرفت حوكمة الشركات بأنها إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك عن طريق الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية . (www.jcdr.com)

كما يمكن تحديد مفهوم حوكمة الشركات بتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها "نظام يتم بواسطته توجيه الشركات والرقابة عليها، إذ تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الجهات، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء . (www.oecd.org)

تهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعامل والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة ،كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وجود هيكل إداري تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة تدقيق. (www.grenc.com)

وعليه تهدف حوكمة الشركات في حقيقة الأمر إلى تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبنكافة معقوله، إذ إن هناك علاقة طردية بين نوعية الحكومة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة، فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مدراء بمستويات عالية الكفاءة وتعامل بصورة أكثر شفافية بشكل يوحى لحملة الأسهم والمعاملين الآخرين معها بالثقة، ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال ، وتعد جودة حوكمة الشركات والقابلية على فهم حقوق حملة الأسهم، واحدة من أنظمة الضبط ذات الأهمية لنجاح الاستثمارات في الشركات. (Kambil and Others 2006, 85)

تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين، إذ توفر ضمان قدر ملائم من النقاوة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم مع تعظيم قيمة حملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم، فضلاً عن أهميتها في سد الفجوة التي يمكن أن تكون بين مالك الشركة والإدارة من جراء رغبة الأخير في تبني الممارسات التي من الممكن أن تحقق رفاهيته الشخصية وليس رفاهية حملة الأسهم . (Wheelen and Hunger, 2003, 30)

يرى الباحث إن تبني معايير جيدة لحكومة الشركات يمكن أن تمتد فوائده إلى أسواق رأس المال، إذ إن تطبيق تلك المعايير سوف يعزز من كفاءة الأسواق، ويقدم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أدائها حيث يمكنهم من خلالها إدراك المستوى الحقيقي لتنفيذ إستراتيجيات الشركات وطرائق تحديد المخاطر وكذلك السبل الكفيلة بإدارتها، وعند ذلك تستطيع أسوق المال أن تخصص أموال أولئك المستثمرين في الشركات الوعادة والتي يتم إدارتها بشكل أفضل.

كما أن حوكمة الشركات لها أهمية للاقتصاد، إذ إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد المطبق في كل دولة، فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعزى فقط إلى فشل الاستثمارات، وإنما تمتد إلى بعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها، إذ إن المسألة لا تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات أو ضعف الاحترام للبعض من مدرائها، بل إن المسألة تشير إلى فقدان مصداقية النظام الاقتصادي كله، وعليه يجب النظر إلى تحسين حوكمة الشركات على أنه يمثل كسباً لكافة الأطراف ذات الصلة، فهو يعد كسباً للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيف تكاليف الحصول على رأس المال، ويعد كسباً لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة وفي المدى الطويل، وأخيراً فهو يعد كسباً للاقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظله. (Stein, 2004, 4)

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن حوكمة الشركات ضرورية ولازمة لحسن سير عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات والتزادات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعية العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء الشركات وعلى أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف وهو ما يوضح أهمية الحوكمة في الشركات.

### **ثانياً - معايير حوكمة الشركات**

يتم تطبيق الحوكمة على وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٩، علماً أنها قد أصدرت تعديلاً لها في عام ٢٠٠٤ وتمثل في: (OECD, 2004)

١. وجود إطار فعال ل政府ة: لابد من وجود إطار عام لgovernment يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح، وضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تتحقق الإفصاح والشفافية لكافة للأطراف كافة ذات المصلحة في الوقت المناسب.
٢. حماية حقوق المساهمين: يجب أن يحمي إطار الحكومة حقوق المساهمين، وتشمل حق نقل ملكية الأسهم، حق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، حق التصويت في الجمعيات العمومية ، حق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم .
٣. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في

- المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
٤. أصحاب المصالح وأساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، وتقويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.
٥. الإفصاح والشفافية: وتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة دور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون تأخير.
٦. مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

### تضارب المصالح في التدقيق وأزمة الثقة بالقواعد المالية أولاً - التدقيق وأزمة الثقة بالقواعد المالية

واجهت مهنة التدقيق أزمة المصداقية وقد انعدم الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية، مما أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين والمساهمين من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك عن سبب عدم أعطاء مراقبي الحسابات إشارات عن حالة تلك الشركات، مثل ذلك الفضائح المالية ابتدأت بقيام شركة انرون العملاقة بتزويد الأسواق بمعلومات مضللة أحياناً وبإخفاء معلومات أحياناً أخرى، وذلك بمساعدة من شركة آرثر اندرسون لتدقيق الحسابات. أدت هذه الفضيحة إلى إفلاس شركة انرون وتصفيتها وإغلاق نهائي لشركة آرثر اندرسون مع نظارات ريبة وشك نحو شركات التدقيق الأخرى وتواترت بعدها الفضائح المالية في عدد من شركات أخرى، مما فاقم من أزمة الشك وعمق هوة عدم الثقة بالمعلومات المقدمة من قبل الشركات. فقد اتهمت هذه الشركات المالية بتشجيع محللها لنفس أسعار بعض الأسهم التي ثبتت لاحقاً أن الاستثمار بها كان كارثياً (الحادي عشر، ٢٠١٢).

ولقد أثارت الأزمة المالية الراهنة اهتمام رجال الفكر والسياسة والمستثمرين وال العامة على حد سواء، وسارع الكل لإبداء رأيه والتعبير عن خشوبته من الفشل المؤسسي والذي ينعكس على كل من مستوى المعيشة ونوعية الحياة، وهكذا بدأ في دراسة العوامل التي دفعت إلى وقوع الأزمة والأسباب التي أدت إلى تفاقمها وانتشارها والآثار المترتبة عليها.

(<http://awareness.sca.ae/>)

يرى البعض أنها أزمة مالية بحتة بينما رأى آخرون أنها أزمة إدارة، في حين ردها آخرون إلى أزمة الرقابة، وركز فريق رابع على قلة الحكومة خاصة بالنسبة للشركات الكبرى، وربط فريق خامس بين كل هذه العناصر وأوجزها في الأزمة الفكرية للرأسمالية المفرطة والمنفلترة والتي لا بد أن تكون لها أزمات متتابعة وأن هناك حاجة ماسة إلى تأكيد دور الدولة بوصفه منظماً لحفظ التوازن الحساس بين الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالشركة.

(الحادي عشر، ٢٠١٢).

على مدى السنين العديدة الماضية كانت شركات مثل (Enron and WorldCom) وشركات مشابهة قد عملت على تقويض ثقة المستثمرين. حالات فشل هذه الشركات قد هزت الأساس الوحيد للثقة والذي يجب أن يكون موجوداً بين الشركات والمساهمين فيها ونتيجة لذلك،

كانت هذه الأحداث قد قادت إلى تغيرات كثيرة جداً في كيفية تعاقد الشركات على العمل وطالبتها بوضع خطوط عامة جديدة لحوكمة وشفافية الشركة. (Michael J. Moody, 2006, 1) يرى الباحث أن الموضوع هو ليس مجرد فشل الشركات ذات العلاقة، بل عادة يكون فشلاً لمراقب الحسابات للشركة أيضاً. فالمدقون الذين هم مسؤولون أمام المساهمين، كانوا قد فشلوا في فرض رقابة ملائمة على الوضع المالي لربانهم من الشركات. وحالات فشل التدقيق هذه كانت مكلفة لمهنة التدقيق ككل، فحالياً واحدة من شركات التدقيق الرفيعة المستوى مثل شركة ارثر اندرسون هي خارج العمل الآن، بينما شركات أخرى مستمرة في الكفاح في دعوى المساهمين ضدهم.

إن الدور الذي تقوم به مهنة التدقيق في تعزيز وتنمية الاقتصاد هو دور مهم جداً خاصة في ظل التحديات والتغيرات الاقتصادية العديدة التي أظهرت على الساحة الاقتصادية، إذ إن مهنة التدقيق من المهن التي تحقق رقابة فعالة في حماية الاستثمارات من الانهيار، ولا شك أن الثقة في البيانات والتقارير المالية أمر ضروري للمجتمع وكل فنائه من مستثمرين ومقرضين وجهات تمويليه وغيرهم، ولكي تؤدي مهنة التدقيق واجبها على أكمل وجه يتعين على المدقق أن يضع في اعتباره بعض الأمور التي من شأنها أن تجعل تقريره مفيداً ومناسباً عندما يعرضه على الجهات ذات العلاقة، من هذه الأمور على سبيل المثال (السعدي، ٢٠٠٩، ١٥)

- ١ - التزام مراقبى الحسابات بأخلاقيات وأداب وسلوك المهنة.
  - ٢ - الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق والنظم والقواعد المهنية التي تضمن قوائم مالية.
- وعليه فان ظهور الأزمات والفضائح المالية قد أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول العلاقة الثلاثية الإطراف، بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات وأصحاب المصلحة في الشركة ولاسيما المساهمين المتعاملين في سوق الأوراق المالية والتي أي مدى يتم حدوث التلاعب من جانب إدارة الشركة أو حدوث تحالف بينهما وبين المدقق بحيث يمكن أن يضر بمصالح المساهمين وبباقي الإطراف الأخرى ذات المصلحة.

## **ثانياً- تضارب المصالح في التدقيق**

يعني مفهوم التعارض في المصالح أن يكون الشخص منقسمًا بين ولتين أو التزامين أو مصلحتين أو أكثر من ذلك، وهذا التقسيم يسبب تأرجحاً في الحكم مما يشكل صعوبة بالغة على الشخص في كونه مستقلاً و موضوعياً في أحکامه. وليس من الضروري أن يفشل الممتهن في أحکامه بل إن وجود الصعوبة بحد ذاتها يعد كافياً لفقد الاستقلال.

(Cooper, D; Everett, J; and Neu, D, 2005, 373-382)

ينظر لمراقب حسابات الشركة على أنه خط الدفاع الأول للمساهمين لحماية مصلحتهم من أخطاء وسوء الإدارة المالية للشركة وعلى أية حال تاريخياً كان هذا إدراكاً خاطئاً أو وهماً للحماية. إن واحدة من شركات تصنيف للشركات الكبيرة وهي وكالة Weiss ratings inc (Weiss ratings inc) كانت قد أكملت اختباراً لمعرفة كيف أن هذه الحماية كانت وهمية وأحد الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها دراسة الوكالة هي أن شركات التدقيق، قد فشلت على الغالب وعلى المستوى العالمي في تحذير المساهمين في حالات انتظام المحاسبة. وفي الحقيقة فشركات التدقيق منحت تقريراً إيجابياً من دون تحفظات لـ ٩٤% من الشركات للقطاع العام، والتي لاحقاً دخلت في مشاكل المحاسبة وهذه كفت المساهمين خسائر جسيمة في السوق. (Michael J. Moody, 2006, 2)

ويعد ظهور فشل الأسباب لتعزيز الشك في استقلالية مراقب الحسابات، وكذلك من أهم الأسباب التي تدعو الدول إلى التدخل في تنظيم مهنة التدقيق بهدف استعادة ثقة جمهور مستخدمي القوائم المالية في استقلالية المدقق والتي تعد الدافع الحقيقي من قبلهم للوثوق بالقوائم المالية. وحادثة انهيار شركة انرون من أوضح الأمثلة على هذا، الأمر الذي حدا بحكومة الولايات الأمريكية إلى التدخل بتنظيم المهنة من خلال إقرار الكونغرس الأمريكي لقانون ساربنس- أوكسلي (Sarbanes-Oxley) والذي احتوى بداخله على جملة من المواد المتعلقة بتعزيز استقلالية مدقق الحسابات. (Joshua Ronen, 2006, 131)

ومن أهم المشكلات التي يساعد قانون ساربنس- أوكسلي على حلها في بيئة التدقيق الأمريكية أنه استعرض مشكلة تضارب المصالح في مهمة التدقيق، والتي تجعل من استقلالية مراقب الحسابات عرضة للخطر. والتي تتكون من مشكلتين أساسيتين، هما: مشكلة التالف غير العادي بين المدقق والإدارة وأثرها على توجيه المدقق في تقريره نحو مصلحة الإداره، ومشكلة الزيادة في حجم الخدمات غير التدقيقية التي يقدمها المدقق لرباته. (Kaplan, 2004)

لذلك فإن المسؤولية والأدوار الجديدة المترتبة على إعلان تبني هذا القانون في واقع مهنة التدقيق الأمريكية، ولاسيما في ما يتعلق بالإجراءات المتبعة من قبل هيئة تبادل الأوراق المالية الأمريكية (SEC) يهدف إلى عرض القانون وتقديمه وتفصيله لتسهيل عملية تطبيقه في واقع بيئة العمل الأمريكية. والمادة الثانية من القانون والمتعلقة بالاستقلالية والتي تمثلت في منع بعض الخدمات غير التدقيقية، وضرورة موافقة وإعلام لجنة التدقيق على نوعية الخدمات المقدمة، وأية أمور متعلقة بتهديد الاستقلالية وطبيعة العمل، وتغيير شريك التدقيق، وقضية تعارض المصالح، وزيادة الإفصاح والاتصال. وكذلك أهمية مثل هذه المواد في تعزيز استقلالية مراقب الحسابات وضرورة تفصيلها بشكل كامل بحيث تسهل عملية التبني بما يحقق الأثر المرجو منها. (Kahle and McGuire)

إن موضوع فشل الأعمال الأمريكية، وما تلاها من انهيار لعملاق شركات التدقيق الأمريكي آرثر أندرسون ينذر بوجود فشل حقيقي في أنظمة التدقيق كونها غير قادرة على المحافظة على استقلالية مراقب الحسابات. وتم تحليل المشكلات من المنظور الجزئي على أساس النظرية الأخلاقية، وذلك من خلال دراسة أثر تضارب المصالح في الأداء الأخلاقي للمهنة. ومن المنظور الكلي على أساس تحديد المشكلة الإستراتيجية، وهي كيف تمكن تضارب المصالح من اختراق عمالة التدقيق؟ وعليه هناك مجموعة من التهديدات التي يتم تصنيفها على أنها مكونات للمشكلة الأخلاقية في تأثير تعارض المصالح والتي منها تعين وعزل المدقق من قبل الإداره، وتقديم الخدمات غير التدقيقية. وبالطبع هذه الأمور هي تهديدات للاستقلالية من المنظور الأخلاقي الجزئي لتعارض المصالح، لكنها تؤثر بشكل مباشر في الحكم المهني لمدقق الحسابات. وبذلك تعد مشكلة تعارض المصالح قادرة على خلق تهديد حقيقي لأخلاقيات المدقق وبنية الاستقلالية. (Moore et al, 2006)

وتقع شركات تدقيق الحسابات فريسة سهلة لتضارب المصالح لعدة لأسباب عدة أهمها:

(<http://awareness.sca.ae/>)

١. إن الشركة محل التدقيق قد تهددهم بنقل أعمال التدقيق الخاصة بها لشركة تدقيق أخرى إن لم تقم الأولى بغض الطرف عن بعض المخالفات المحاسبية لدى الشركة.
٢. إن شركة التدقيق قد تضطر إلى الموافقة على بعض المخالفات المحاسبية للحصول على عقود عمل مع الشركة مثل أعمال الاستشارات وغيرها .

٣. من أسباب تعارض المصالح لدى المدققين أيضا هو أن تقوم شركة التدقيق بتوفير معلومات إيجابية عن شركة ما طمعاً بالحصول على عقد تدقيق لتلك الشركة أو للحفاظ على استمرارية عقد التدقيق كما فعلت آرثر اندرسون مع شركة انرون .

وعليه يصبح تعارض المصالح معضلة ذات آثار سلبية على الأسواق المالية خاصة والقطاع المالي عامه عندما يؤدي إلى إخفاء أو عدم توفير المعلومات أو حتى إعطاء معلومات مضللة مما يؤدي ذلك بدوره إلى تخوف المستثمرين والإحجام عن الاستثمار بدءاً وهذا بدوره يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

بحلول مطلع عام ٢٠٠٢ كان كل من الإدارة والكونكرس الأمريكي مدكين بألم ل نطاق عدم الثقة بين جمهور الاستثمار، وأن هناك العديد من الطرائق لتفادي مثل هذه الأعمال غير الأخلاقية منها تقوية التشريعات، زيادة الوعي الاستثماري لدى كل من المستثمرين والعاملين في الأوراق المالية وفصل الأعمال التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح.(Joshua Ronen, 2006,131)

قدمت أمريكا مثلاً يحتذى به في تخفيف تضارب المصالح عن طريق سن قوانين مثل قانون ساربنز اوكسلி بهدف حماية المستثمرين وتقديم إصلاحات بالمارسات المحاسبية ومقومات هذا القانون من خلال الأمور الآتية: (<http://awareness.sca.ae/>)

#### ١. زيادة الرقابة عند تضارب المصالح عن طريق :

- تأسيس شركة عامة غير مرخصة (PCAOB) برعاية هيئة الأوراق المالية الأمريكية لرقابة شركات تدقيق الحسابات والتتأكد من قيامهم بعملهم على المستوى المنشود.
- زيادة الرقابة على السوق .

٢. العمل على منع تضارب المصالح لدى شركات تدقيق الحسابات بمنعها من تقديم خدمات مالية أخرى في الوقت نفسه الذي تقدم فيه خدمات تدقيق الحسابات .

٣. العمل على منع تضارب المصالح لدى بنوك الاستثمار عن طريق زيادة العقوبات عند إخفاء المعلومات المطلوبة أو عند تقديم معلومات مضللة.

#### ٤. زيادة جودة المعلومات المقدمة للأسواق المالية عن طريق :

- إجبار رئيس الشركة ومديريها المالي عن طريق ضمانات مكتوبة بدقة المعلومات المحاسبية المقدمة من الشركة للأسوق .

- الطلب أن تكون لجنة تدقيق الحسابات المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة مستقلة عن إدارة الشركة ومنعهم من تقاضي أي مقابل لإتعابهم .

وعلى الرغم من الخصائص الفريدة لقانون (sox), إلا أن غالبيتها كانت مرتبطة مباشرة لطمأنة الجمهور أن الشركات ستدفع سعراً كبيراً جداً للتأكد من السجلات في المستقبل فضلاً عن أنـ (SEC) وسوق الأسهم الكبيرة قد وافقت على إجراءات من شأنها أن تساعد في التأسيس للشفافية وتستعيد ثقة المستثمر، في حين يتحسن بعض الخبراء الجهود والتي كانت قد بذلت على مدى السنين القليلة الماضية، إلا أن الكثير من المستثمرين سلكوا سلوك الانتظار ورؤيه ما تتخض عنه الجهود وحالات التقدم التي شهدتها أسواق السندات والأوراق المالية.2, 2006, (Michael J. Moody))

يعد استقلال مراقبي الحسابات أحد المعايير العامة لمهنة التدقيق كما انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة لهذه المهنة. كما إن استقلال المدقق الخارجي هو سبب الثقة التي يوليهما مستخدمو القوائم المالية لهذه القوائم ،ويعتمدون عليه في استخدام المعلومات التي تشتمل عليها

هذه القوائم في قراراتهم الاقتصادية، ومتى ما تعرض استقلال المدقق للشك اهتزت الثقة في القوائم المالية التي تحمل تصديقه وصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتعرضت الحالة الاقتصادية للأضطراب .

ويتمثل استقلال المدقق أهمية بالغة لكل الأطراف، والتي يمكن أن تكون صاحبة الشركة أو إدارتها أو الأطراف الخارجية الأخرى أو مهنة التدقيق ككل أو التدقيق في حد ذاته ، حيث أن الشركة تستفيد من التقرير السليم والموضوعي في اتخاذ قراراتها المختلفة، كما إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد البيانات المالية التي سيدققها ويراجعها والتي قد تقضي مصالحها الشخصية بإخفاء بعض البيانات والمشاكل وهنا يحدث تعارض المصالح بين الإدارة والمستثمر في أسهم وسندات أو مالكي أصحاب هذه الشركة أو المقرض الخارجي، وكل هؤلاء تقضي مصالحهم الخاصة بأن تظهر البيانات المالية بصورة صادقة وعادلة لحقيقة الوضع المالي العام، (سعيد، ٢٠٠٩ ، ٧٣)

لكن ثمة خطأ شائعاً في الوقت الحاضر يتمثل في استمرار تقويض كثير من الجمعيات العمومية للمساهمين إدارات الشركات، اختيار المدققين وتحديد أتعابهم ما يعرض هؤلاء إلى التهديد ويغرقهم في تضارب المصالح بين مساهمي معظم الشركات وإداراتها، ومن ثم يجب أن يسعى المدقق وفي ظل تضارب المصالح لإصدار التقارير، حسب الأسس التي تستند إلى معايير المهنة وخاصة الاستقلالية والحياد ، ويحيث ضمنت القوانين المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات في معظم دول العالم استقلالية المدققين من خلال تحديد آليات تعين المدققين وعزلهم وتحديد أتعابهم إذ إن اختيار المدققين من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وليس من قبل إدارة الشركات يوفر مساحة واسعة من الاستقلالية للمدققين. ومن ثم فإنه من الخطأ الشائع تقويض الجمعيات العمومية لإدارة الشركات باختيار المدققين وتحديد أتعابهم والذي يعرضهم للتهديد، وتضارب المصالح بين مساهمي معظم الشركات وإداراتها، فضلاً عن الحررص على حقوق المساهمين والمستثمرين المحتملين يتطلب من المدققين القيام باختبارات وإجراءات التدقيق بما يتحقق مع القواعد المهنية المتعارف عليها وبذل العناية المهنية الكاملة وبالمقابل فإن إهمال المدقق أو تقصيره بواجباته ينتج عنه إلحاق الضرر بالمساهمين والذي يعد وكيلًا عنهم يعرضه للمسؤولية المدنية والمسؤولية المهنية والتأدبية ومن ثم فإن مسؤولية المدقق الاطلاع على كل ما يراه ضروري للتمكن من القيام بعمله، وأن يمتنع عن إبداء الرأي إذا لم يتم تزويده بالأدلة الكافية والمناسبة: <http://www.alarabiya.net>

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن المشكلة موقعة على نحو جيد ضمن مجتمع التدقيق وتلك هي مشكلة استقلال المدقق فالكل يدرك الصعوبة البالغة على المدقق أن يميز جيداً بين أن يتلقى أجره من الشركة محل التدقيق، ومراقبة أفضل لمصالح المساهمين فتضارب المصالحة التي تختلف ممارسة العمل هذه لا يمكن نكرانها وكانت السبب في عدم ثقة الجمهور بالمهنة على مدى السنين الماضية. وعليه يتطلب معالجة جادة لتضارب المصالح بإصلاح الحكومة بتأمين القوائم المالية.

### ماهية التأمين على القوائم المالية وأهميته في إصلاح حوكمة الشركات.

#### أولاً- مفهوم التأمين على القوائم المالية وأهميته

أدت سلسلة حالات فشل التدقيق الحديثة إلى ظهور مبادرة تنظيمية، وهي قانون ساربنزي اوكلسي لسنة ٢٠٠٢ بوصفها إشارةً إلى دعم "حوكمة الشركات" والكرة الرئيسة فيه هي دور

حماية الشركة وعلى وجه الخصوص دور المدققين، ولقد أصبح واضحاً وعلى نحو متزايد أن المدققين لا يريدون فعل أي شيء لإسناد الزبائن، وربما يعرضون مصدر دخلهم الرئيس للخطر وكانت الخدمات الاستشارية قد توسيعها حتى أن بعض الشركات دفعت لمدققيها لقاء عدد الخدمات غير التدقيقية التي باعوها لزبائنهم أكثر من مهام التدقيق الرئيس. (Julius, 226, 2004)

Cherny and Joshua Ronen (2004)

وقد شغلت مسألة استقلال المدقق (أو غيابها) حيزاً كبيراً في الجدل حول فشل حوكمة الشركة. ويسعى قانون (SOX) إلى مواجهة المشكلة بالتنظيم وتخويل لجان التدقيق وتحفيض مشاركة المدقق مع الزبائن غير أن القانون لم يحسم عقدة مدقق/ إدارة فمن دون إعادة وصف حواجز المدقق وإنشاء إطار حوكمة الشركات فإن الأمور ستعود إلى ما كانت عليه سابقاً. فلابد من آلية جديدة لإزالة تعارض المصالح التي تشوب علاقة مدقق - زبون وفي الوقت نفسه لتوسيع بقعة القوائم المالية والتي تعكس حالات الجودة للقوائم المالية، ومن ثم دليل أفضل لتخصيص الموارد. (Joshua Ronen, 2006, 130-131)

إن انتساب التدقيق التي يتلقاها مراقبو الحسابات تعد أحد المؤشرات المهمة التي تؤثر على استقلاليته وجودة الخدمة التي يقدمها، وفي ظل المنافسة الحادة في سوق التدقيق تمثل الانتساب إلى الانخفاض متأثرة بعامل العرض والطلب، مما يؤثر سلباً على استقلالية مراقبى الحسابات بشكل جوهري وجودة الخدمة التي يقدمها (أبو نصار، ١٩٩٩، ٣٩٧).

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى الأزمات المالية، وربما أن الأكثر أهمية من بينها هو ميل المدراء إلى تخفيض أسعار الأسهم بهدف تحقيق مكاسب شخصية من خلال الخداع، وسوء العرض في الإبلاغ المالي وممارسات أخرى تفتقر إلى السلوكيات الأخلاقية. وفشل المدققين في القيام بدورهم بوصفهم مستقلين. فالشركات الخاضعة للتدقير هي التي تدفع أجور المدققين، الأمر الذي يخلق تعارضًا في المصالح الذي يكون مستوطناً في العلاقة بين الشركة والمدقق، ومن هنا نحن بحاجة إلى آلية مؤسساتية من شأنها أن تزيل تعارض المصالح التي يواجهها المدققين و يجعلون حواجزهم متطابقة مع حواجز المساهمين. (Alex Donto et al., 2005, 2)

يواجه المدققون تعارض مصالح فهم يتسلمون أجورهم من قبل الشركات التي يدققونها. ووفقاً للمبادئ الواضحة لحوكمة الشركات يفترض أن يكون المدققون وكلاء المساهمين، ولكن عملياً فإن الإدارة هي التي تتعاقد مع المدقق. وعلى الرغم من أن المساهمين يصوتون على توصيات الإدارة التي منها توصية بالمدقق الذي سيتم التعاقد معه، إلا أن القرار عملياً تتخذه الإدارة. (<http://www.alarabiya.net/>)

وهذا الترتيب من شأنه أن يخلق تعارضًا بين المصالح. إن إدارة الشركة هي التي تشرك المدقق وفي النهاية تدفع لقاء الخدمات، وهكذا تحدد عملية التدقيق وهيكل رسوم الإدارة ل تستتبع الإجراءات و بما فيها الآراء والضمادات المطلوبة من المدقق وخطر فقدان الأجور والرسوم من المشاركة طويلة الأجل وحتى بضوء القيود المفروضة على خدمات غير التدقيق بموجب قانون ساربنزيز اوكلسي من شأنها أن تضمن و على نحو فاعل أن المدقق يذعن لرغبات الإدارة. (Alex Donto et al., 2005, 3) بصرف النظر مما نقدم هل يوجد علاج بديل لتعارض مصلحة المدقق مع الإدارة، كما أن المقاومة والمعاقبة قد لا تعالج العمل الخاطئ وعلى نحو ملائم لأن سوء العرض المقصود من الصعب اكتشافه أو إثباته . وعلى العموم فالهيكل التنظيمي وإضافة طبقات من الإشراف والمراقبة من قبل الحكومة ستكون غير كفؤة ومضيعة للوقت، ولا يمكن

إجراء سوى القليل في الأجل القصير للقيام بالعمل أخلاقياً. وعليه يمكن الحل في إعادة هيكلة سوق التدقيق لإزالة تعارض المصلحة التي يواجهها المدققون وصف حواجزهم على نحو ملائم مع حواجز المساهمين .

يعلم معظم الخبراء انه يمكن أن يكون هناك حل دائم لمسألة استقلال المدقق لأجل إعطاء المستثمرين التأكيد الذي يحتاجون للحصول على الثقة بقوائم المالية للشركة، بازالة أعمال التدقيق من نطاق الشركة. والفكرة في أن تتفق قوائم الشركة وتدفع لقاء إكمالها من قبل طرف ثالث خارج الشركة، وأحد المصادر المحتملة لاشتراك الطرف الثالث الخارجي يكون شركة التأمين التي بإمكانها تقديم الإشراف الإداري عن كامل عملية التدقيق. ويسمى هذا المفهوم الابتكاري باسم تأمين القوائم المالية Insurance Financial Statements (FSI) وهو من بنات أفكار أستاذ المحاسبة الدكتور جشوا روتين في جامعة نيويورك ، وعليه فان المتقدم بطلب الغطاء سيطلب استشهاد ولأجل غطاء تامين القوائم المالية ، سيقدم حامل الطلب استشهاد ابتدائي من ثم يكمل تقييم الخطر الشامل. واستناداً على التقييم فالحامل للتأمين هو الذي سيحدد مقدار الحماية والعلاوة المنسوبة. وهذا يعني بدلاً من تعين المدققين والدفع مقابل إتعابهم، فإن الشركة ستشتري تأمين القوائم المالية والذي من شأنه أن يقدم الغطاء للمستثمرين ضد الخسائر التي عانوا منها جراء سوء العرض في القوائم المالية. (Joshua Ronen , 2006 , 137-138)

يعد التأمين على القوائم المالية من الآليات المقترحة لتحسين جودة عملية التدقيق الخارجي ويقصد به بدلاً من أن تقوم الشركة بتعيين المدققين وتحديد أتعابهم تقوم الشركة بالتأمين على قوائمها المالية ضد المخاطر مع الإفصاح عن المبلغ الخاص بالتنظيمية التأمينية والقسط الذي تدفعه، فالشركة التي تكون ذات أعلى تغطية تأمينية وأقل إقساط سيكون موضع ثقة في قوائمها المالية، وبالطبع شركة التأمين سيكون لها دور في التحقق من القوائم المالية من خلال الاستعانة بالمدقق الذي سيقوم بإعداد تقرير عن تلك القوائم الذي من خلاله سيتم تحديد قسط التأمين.

(<http://www.esurveyspro.com>)

خلال عام 2002 وفي أول أيام إفلاس شركة ووركم وأنرون أشار البروفسور جوشوا رونين إلى أنه كان يفكر لبعض الوقت بتأمين القوائم المالية (FSI) . وبعد دعوته لكتابة مقالة في مجلة نيويورك تأيز بذات الأفكار تتشكل . وعمود آخر في صحيفة ولو ستريت قادت إلى وصف تأمين القوائم المالية، وفيما بعد تم طرح الفكرة على لجنة العمل المصرفي في مجلس الشيوخ وعدد كبير من الهيئات في الولايات المتحدة في الفكره التي تطالب الشركات المسجلة للأخذ أو تبني تأمين القوائم المالية. وفي حدثين في لندن في شباط ٢٠٠٦ ، تمت مناقشة فكرة تأمين القوائم المالية وأثارت إمكانية تطبيقها في لندن جدلاً . بينما رونين بالتساؤل "من هم حراس البوابة للاستقامة المالية للإدارة؟ طبعاً هناك جهات عديدة ولكن المدققين هم حراس البوابة الرئيسيين وفشل التدقيق هو واحد من أكثر الأسباب أهمية وراء وقوع الفضائح وحالات الفشل .

(Michael Mainelli, Joshua Ronen, 2006, 1)

يقترح رونين في المقام الأول أن الشركة تطلب مقترفات لتامين القوائم المالية من شركات التأمين لصالح المساهمين، وتامين القوائم المالية يؤمن المساهمين ضد الخسائر التي سيتحملونها جراء حالات حذف أو سوء عرض في القوائم المالية. وستقوم شركات التامين بأجراء مراجعة تامين باستخدام خبراء مستقلين، والذين من المحتمل أنهم سيتألفون من شركاء تحقيق منقعين، ومحللين ماليين، وخبراء إدارة خطر. لجنة مراجعة التامين قد تذهب إلى الشركة وتقيم التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة وتلتقي نظرة على هيكل تعويض الإدارة، وتحلل حواجز

الإدارية، وتلقي نظرة إلى أرباح الشركة للسنوات السابقة والية حوكمة المؤسسة الموجودة في الشركة .

وعليه فإن تقديم اقتراح لإصلاح حوكمة الشركة، من خلال التأمين على القوائم المالية، وذلك لاستبعاد التعارض في المصالح الذي يعد مصدر تهديد دائم للعلاقة بين مراقب الحسابات وزبائنه، ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية، ولهذا الاقتراح آثار إيجابية على أسعار الأوراق المالية، كما إن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشدًا جيداً أو مرشدًا أفضل لتخصيص وتوزيع الموارد.

إن حل مشكلة التعارض في المصالح التي تنشأ في علاقات المدقق بزبائنه، من خلال التأمين على القوائم المالية، وذلك بوصفها آلية بديلة لتعيين مراقب حسابات وتحديد المبالغ المدفوعة له بواسطة الشركة المعدة للقوائم، وذلك من خلال شراء الشركات لخدمة التأمين على القوائم المالية، حيث تقدم شركة التأمين غطاء أو حماية للمستثمر ضد الخسائر التي قد يعانيها نتيجة العرض الخطأ أو التضليل في التقارير المالية، ومن ثم تتحمل الجهة المسؤولة عن تأمين القوائم المالية تعيين مراقب للحسابات وكذلك تتحمل المبالغ المدفوعة له. (Joshua Ronen, 2006, 130-146)

بناء على ما تقدم فان الشركات التي يتم الإعلان عن حدود عليا للحماية وصغرى للعلاوة (المبالغ التي تدفع لشركة التأمين) لقوائمها المالية، تميز نفسها في عيون المستثمرين بوصفها شركات لديها قوائم مالية ذات جودة عالية، وعلى النقيض فإن الشركات التي يتم الإعلان عن حدود صغرى للحماية ومرتفعة للعلاوة يؤثر عليهم كشركات قوائمها المالية ذات جودة منخفضة. كما أن أية شركة ترغب في الحصول على حماية مرتفعة مع انخفاض المبالغ المدفوعة، سيكون من خلال تحويل القرار إلى المؤمن (الجهة التي تومن على القوائم المالية). كما إن تعليمي الحماية والعلاوة يعد إشارة صادقة لجودة القوائم المالية المؤمن عليها، فضلاً عن أن الاستثمارات المباشرة ستدبر نحو المشروعات الأفضل، وفي الوقت نفسه فإن جودة القوائم المالية تدفع الشركات لتحسين ذاتها، ومن ثم فإن النتيجة النهائية للتأمين على القوائم المالية هي تضليل أقل في القوائم المالية ومن ثم فان خسائر أقل لحملة الأسهم، فضلاً عن تخصيص كفاءة للموارد .

وعليه سينجم عن تأمين القوائم المالية حالات سوء عرض أقل وعليه دعاوى قضائية أقل وخسائر أقل للمساهمين فضلاً عن تخصيص أكثر كفاءة للموارد .

## ثانياً. خطوات إجراء التأمين على القوائم المالية

يرى الباحث أن إجراء اكتتاب لتأمين القوائم المالية يبدأ بمراجعة المؤمن عليه المحتمل لشركة التأمين. وستقوم شركات التأمين بإجراء مراجعة تأمين لصلاح حامل - (FSI) ويجري المراجعة مقيم خبير للخطر والذي يتحقق في أمور عدة من أهمها:

١. حجم وطبيعة عمل الشركة بما في ذلك خصائص تنظيمها وملكيتها.
٢. فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي وبيئة الرقابة والهيكل القانوني للشركة
٣. أهداف واستراتيجيات الشركة ومخاطر العمل المتعلقة بذلك والتي من الممكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهيرية في البيانات المالية.
٤. طبيعة واستقرار النشاط الاقتصادي ودرجة المنافسة للشركة والأوضاع الاقتصادية العامة للصناعة التي تعمل فيها الشركة المحتمل التأمين عليها.

٥. الوضع المالي للشركة ونتائج التشغيل للسنوات السابقة لإدارة الشركة المؤمن عليه المحتمل.
٦. فاعلية الإدارة وسياسات وممارسات وطرائق المحاسبة.
٧. نظام الرقابة الداخلية والية حوكمة الشركات الموجودة في الشركة .  
ويمكن أن تستمر عملية (FSI) على وفق الخطوات الآتية:  
(Alex Dontooh *et al*, 2005, 42-43)

**الخطوة الأولى:** يطلب المؤمن عليه المحتمل عرض تأمين من حامل (FSI) ويحتوي المقترن في الحد الأدنى أقصى مبلغ تأمين ويكون معروضاً والعلاوة المرتبطة به . وعادة فانه يحدد أيضاً جدولاً زمنياً لمبالغ الغطاء إلى جانب العلاوة المرتبطة به . ويوضع طلب المقترن قبل إعداد وكيل مساهمي المؤمن عليه المحتمل على أساس مراجعة الافتراض . ويمكن أن يكون المراجع هو المدقق نفسه الذي سيقوم في نهاية المطاف بتدقيق القوائم المالية.

**الخطوة الثانية:** يقدم الوكيل البدائل الآتية:

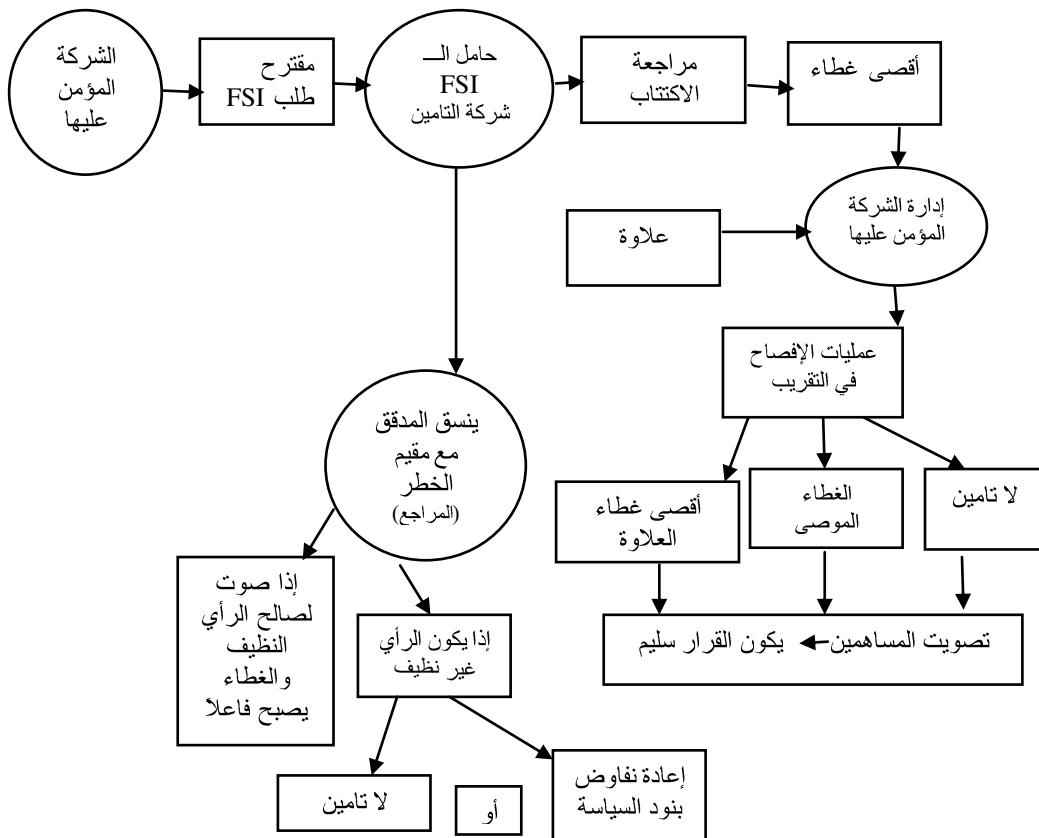
- أقصى مبلغ للتأمين والعلاوة المرتبطة به كما هي مقدمة في مقترن أو عرض التأمين.
- مبلغ التأمين والعلاوة المرتبطة به التي أوصت به الإداره .
- لا تأمين

**الخطوة الثالثة:** إذا تمت الموافقة على أي من خيارات التأمين المعروضة في الخطوة الثانية بتعاون المراجع والمدقق في تحضير ميدان وعمق التدقيق المطلوب إجراؤه .

**الخطوة الرابعة:** قيام المدقق بأداء عملية التدقيق فإذا أصدر المدقق رأياً نظيفاً يتم إصدار البوليصة بمبلغ التغطية التأمينية نفسه والقسط المتعلق بها والذي تم الموافقة عليه من الجمعية العامة للمساهمين، أما إذا كان رأي المدقق متحفظاً فان شركة التأمين لن تقدم أية تغطية تأمينية إلا إذا تمكنت الشركة محل التدقيق بعد ذلك من إعادة التفاوض مع شركة التأمين بشروط مختلفة والتي سوف تعتمد على نتائج عملية التدقيق وأسباب التحفظ وبعد الانفاق على الشروط الجديدة سيتم إعلانها وإصدار البوليصة.

**الخطوة الخامسة:** يحتوي رأي المدقق فقرة تفصح عن مبلغ التأمين والذي يغطي القوائم المالية المرافقة والعلاوة المرتبطة بها .

ويمكن تحديد خطوات عملية تأمين القوائم المالية (FSI) من خلال الشكل ١



**الشكل ١**  
**عملية التأمين على القوائم المالية (FSI)**  
 (Michael Mainelli, Joshua Ronen, 2006, 4)

وسيمخض عن الانتقال إلى طريقة تأمين القوائم المالية عدد من المنافع منها:

(J. Moody, 2006, 4)

١. تأمين القوائم المالية سيزيل في نهاية المطاف مسألة تعارض المصالح من عملية التدقيق الخارجي.
٢. بإمكان مراقبى الحسابات تقديم رأى موضوعي للوضع المالى للشركة كما هي معدة بقوائمهم المالية.
٣. سيكون لدى المساهمين مستوى آخر من الضمان هو أن القوائم المالية التي يعتمدون عليها تكون معدة وبمتناول اليد ومنتشر وكل من حدود الحماية والعلاوة إشارة واضحة لجمهور الاستثمار لجودة قوائم المالية للشركة، ويساعد المستثمرين في إجراء الصفقات الأكثر ملاءمة.

وبناء على ما سبق يجب على المدققين أن يستفيدوا من التغيرات التي حققتها مفهوم تأمين القوائم المالية، إذ إن نطاق ومقدار عمل التدقيق من المتوقع أن يبقى نفسه تقريباً، لذا فسوف لا يكون على المدققين أن يضخروا بأى من عملهم الحالى وسيكون عليهم على أية حال الاعتياد على

العمل مع رئيس جديد (شركة التأمين)، يكون بإمكانهم إزالة تعارض المصالح التي كانت تتبعهم لسنوات مع الشركة حامل التأمين.

ومع ذلك فمن المتوقع أن المدقق سيكون مديناً بوظيفته وولاته لحامل تأمين القوائم المالية لسبعين على الأقل: (Joshua Ronen, 2006, 139)

١. أن حامل التأمين القوائم المالية هو الذي سيدفع لقاء تركيز جهوده على حماية مصالحه .
٢. من المعقول الافتراض أن أي مدقق معين سيقدم خدمات التدقيق إلى أكثر من حامل تأمين القوائم المالية مؤمناً فان فشل التدقيق المكلف سيعرض علاقة المدقق مع حامل تأمين للخطر، الأمر الذي ينجم عنه خسارة عدد كبير من تعينات التدقيق الأخرى.

ومن هنا يرى الباحث أن المدققين سيعدون أنه من مصلحتهم الانتقال نحو الجودة المهنية في محاولة منهم للحصول على مزيد من أعمال التدقيق مما ينتج عنه الأمور الآتية:

١. كشوفات مالية مؤهلة على نحو أفضل.
٢. جودة أفضل لعمليات التدقيق.
٣. خسائر مساهمين أقل متأثرة عن حالات سوء العرض والتضليل في القوائم المالية.
٤. تخصيص موارد أكثر كفاءة .

كما يجب أن ترى الشركات منافع التحول إلى طريقة تأمين القوائم المالية . ففي هذه الحقبة الجديدة من الشفافية، ستحتاج الشركات أن تفعل كل ما بوسعتها من أجل ترسیخ الثقة للمساهمين لديها. والمتبنين الأوائل لطريقة تأمين القوائم المالية بإمكانهم توقيع الحصول على ميزة تتفاضلية يتقدون بها على الآخرين في مجال نشاطهم.

إن تأمين القوائم المالية من شأنه أن يضمن مصالح شركة التأمين وتكون متفقة مع مصالح المساهمين. وبما أنها أمنت الحماية فإن شركة التأمين ستكون مهتمة بتخفيض عمليات الحذف وسوء العرض إلى أدنى حد، بسبب خسائر المساهمين والتي ستكون الأساس للمطالبات التي يقدمونها ضد شركة التأمين. لذا فإن شركة التأمين ستضع أموالها حيثما تكون مصلحتها .

(2) (Michael Mainelli, Joshua Ronen, 2006, 2)

وتأسيساً على ما سبق يرى الباحث أن التأمين على القوائم المالية يتضمن الأمور التالية:

١. حل مشكلة التعارض في المصالح الذي ينشأ في علاقات المدقق و عملاته، من خلال التأمين على خطر القوائم المالية.
٢. تقوم شركة التأمين بتعيين مراقب الحسابات للقوائم المالية و تحديد أتعابه .
٣. قيام الشركة بالتأمين على قوائمها المالية من خلال عقد التأمين مع شركة التأمين، مقابل دفع الشركة مبالغ لشركة التأمين (العلاوة).
٤. نتيجة تأمين القوائم المالية هي تضليل أقل في القوائم المالية خسائر أقل لحملة الأسهم فضلاً عن تخصيص كفاءة للموارد
٥. يضمن التأمين على القوائم المالية المستثمر الحصول على مبلغ التعويض في حالة اتخاذه قرارات استثمارية خطأة بسبب التضليل في القوائم المالية.
٦. تأمين القوائم المالية له تأثير على الشركات، بالعمل على الحد من التضليل في القوائم المالية.
٧. الإفصاح عن حدود الحماية والعلاوة لكل المستثمرين فالشركات التي يتم الإعلان عن حدود عليا للحماية وصغرى للعلاوات ، يعني قوائمها المالية ذات جودة مرتفعة وعلى العكس فإن

الشركات التي تعلن عن حدود صغرى للحماية ومرتفعة للعلاوات دليل أن قوائمها المالية ذات جودة منخفضة.

### اختبار فرضيات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

#### أولاً - مجتمع الدراسة وعينته

يشمل مجتمع الدراسة كلاً من مراقبى الحسابات في العراق الذين يعملون في ديوان الرقابة المالية ومكاتب تدقيق الحسابات الخاصة.

أما عينة الدراسة فشملت مجموعة مختارة من مراقبى الحسابات الذين يقومون بمهام التدقيق في ديوان الرقابة المالية أو في مكاتب تدقيق الحساب، وبذلك تم توزيع (٤٧) استبانة، وتم استرجاع (٤١) منها، واستبعد من التحليل (٢) استبانة لعدم جدية الإجابة عليهم، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (٣٩) استبانة. أي بنسبة (٨٢,٩٧٪) منها وهو ما يعد نسبة جيدة ومقبولة لأغراض البحث العلمي والجدول الآتي يبين خصائص عينة الدراسة.

#### ثانياً - تحليل خصائص عينة الدراسة

تضمن القسم الأول من استماره الإستبانة مجموعة البيانات المتعلقة بخصائص الأفراد المحييin على أسئلة الإستبانة بهدف التأكيد من إمكانية الاعتماد على إجاباتهم وتعزيز الثقة بالنتائج التي يتم التوصل إليها، والتي تم تفريغها في الجدول ١ كما يأتي

**الجدول ١**  
**خصائص عينة الدراسة**

رقم السؤال	السؤال	النوع	الإجابة	العدد	النسبة المئوية
١	التخصص العلمي	المجموع	- محاسبة - إدارة الأعمال - اقتصاد - إحصاء - حاسبات - أخرى	٣٢	%٨٢,٠٥ % ٧,٧ % ٥,١٢ %٢,٥٦٥ %٢,٥٦٥ - % ١٠٠
٢	المؤهل العلمي	المجموع	- دكتوراه - ماجستير - دبلوم عال - مراقب حسابات قانوني - بكالوريوس	٦	%٢,٥٦ % ١٥,٤ ٣٥,٩ ٢٨,٢ ١٧,٩٤ % ١٠٠
٣	عدد سنوات الخبرة	المجموع	- أقل من ٥ سنوات - ٥- أقل من ١٠ سنوات - ١٠- أقل من ١٥ سنة - ١٥- أقل من ٢٠ سنة - ٢٠ سنة فأكثر	٣٩	%١٢,٨٢ %٢٠,٥١ %٣٣,٣٣ %٢٣,٠٨ %١٠,٢٦ % ١٠٠

١. يبين جدول ١ أن ٨٢٪ من عينة البحث تخصصهم العلمي المحاسبة و ٧,٧٪ من عينة البحث تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و ٥,١٪ من عينة البحث تخصصهم العلمي "اقتصاد"، و ٢,٥٪ من عينة البحث لكل من التخصص الإحصاء والحاسوب ، وهو مما يدل على أن النسبة الكبرى من العينة جاءت من أفراد متخصصين في مجال عملهم يقومون بممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بصورة فعلية .
٢. تتوزع عينة الدراسة بين مختلف المؤهلات العلمية التي تقوم بعملها في ديوان الرقابة المالية وفي مكاتب مراقبة وتدقيق الحسابات المختارة حيث تم اختيار العينة من الأفراد الحاصلين على الشهادات العليا (الدكتوراه، الماجستير، مراقب حسابات قانوني، دبلوم دراسات عليا) مع اختيار عدد قليل من حملة شهادة البكالوريوس أصحاب الخبرة والجدول ١ يبين أن نسبة ٣٥,٩٪ من أفراد عينة البحث هم من حملة الدبلوم العالي، ونسبة ٢٨,٢٪ شهادة مراقب حسابات قانوني، وأن (٤٪) منهم حاصلين على الماجستير ونسبة ١٧,٩٪ من أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس ، ونسبة ٢,٥٪ من حملة شهادة الدكتوراه. وبما يعطي دلالة على أن عينة البحث تتميز بمعرفة جيدة من الناحية الدراسية.
٣. يوضح الجدول ١ توزيع مفردات العينة ،حسب سنوات الخبرة في العمل الحالي، وتشير البيانات في الجدول إلى (١٢,٨٪) لديهم أقل من سنوات وان (٢٠,٥٪) من أفراد عينة بلغت سنوات الخبرة لديهم ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات وان ثلث عينة الدراسة (٣٣,٣٪) سنوات خبراتهم في العمل الحالي ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة، وأن (٢٣,٠٪) منهم سنوات خبراتهم من، ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، و(١٠,٢٪) تراوح سنوات خبراتهم ٢٠ سنة فأكثر، مما يدل أن ٦٧٪ من افراد العينة لديه خبرة اكبر من ١٠ سنوات، مما يبين مدى الخبرة العملية لأفراد عينة الدراسة، وهو ما يعطي مؤشراً نحو إمكانية الاعتماد على إجابات عينة الدراسة.

### **ثالثاً. تحليل النتائج الخاصة بمدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق وبالتالي تحسين حوكمة الشركات**

خصص القسم الثاني من استماره الإستبانة لقياس مدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق وبالتالي تحسين حوكمة الشركات. واختبار الفرضية الأولى (يسهم استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق في تحسين حوكمة الشركات)

## الجدول ٢

### نتائج قياس مدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق وبالتالي تحسين حوكمة الشركات

رقم السؤال		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	يسهم التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح الذي يعد مصدر تهديد دائم للعلاقة بين مراقب الحسابات وزرينته.	٤,٢٣	٠,٦٦٧٣٤	% ٨٤,٦
٢	يعمل التأمين على القوائم المالية في تضليل أقل في القوائم المالية وبالتالي خسائر أقل لحملة الأسهم.	٤,١	٠,٨٢٠٦٢	% ٨٢,٠٥
٣	يعمل التأمين على القوائم المالية في تضليل أقل في القوائم المالية وبالتالي خسائر أقل لحملة الأسهم.	٤,٢٥٦	٠,٥٤٨٥٨	% ٨٥,١٢
٤	يضمن التأمين على القوائم المالية المستثمر الحصول على مبلغ التعويض في حالة اتخاذ قرارات استثمارية خطأ بسبب التضليل في القوائم المالية.	٤٠٠٥	٠,٨٢٥٥٤	% ٨١,٠٢
٥	تأمين القوائم المالية يضمن مصالح شركة التأمين وتكون مصطفة مع مصالح المساهمين.	٣,٩٤٨	٠,٦٦٨٣٥	% ٧٨,٩٧
٦	يساعد التأمين على القوائم المالية مراقبي الحسابات تقديم رأي موضوعي للوضع المالي للشركة كما هي معدة بقوائمهم المالية.	٤,٠٢	٠,٧٧٧٥٥	% ٨٠,٥١
٧	يعمل التأمين على القوائم المالية كالية بديلة لتعيين مراقب حسابات وتحديد المبالغ المدفوعة له بواسطة الشركة المعدة لقوائم.	٤,١٢٨	٠,٦٥٦١٢	% ٨٢,٥٦
٨	يعالج التأمين على القوائم المالية مسألة تقديم مراقبي الحسابات خدمات بخلاف التدقيق للشركة محل التدقيق.	٣,٨٢	٠,٨٨٤٧٢	% ٧٦,٤١
٩	يسهم التأمين على القوائم المالية تحديد أتعاب التدقيق من قبل شركات التأمين يحد من ظاهرة تعارض المصالح ويحافظ على استقلال المدقق	٤,١٧٩	٠,٧٥٦٤٤	% ٨٣,٥٨٩
١٠	يكون للتأمين على القوائم المالية آثار إيجابية على أسعار الأوراق المالية.	٤,٠٧٦	٠,٨٠٧٣٥	% ٨١,٥٣٨
المعدل العام		٤,٠٨	٠,٧٤١٢٦	% ٨١,٦١٤

وبعد تقييم إجابات أفراد العينة على الأسئلة التي تضمنها القسم الثاني من استمارة الإستبانة كانت نتائج القياس كما هي موضحة في الجدول ٢.

يلاحظ في الجدول ٢ أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (٤,٠٨) بحيث شكل نسبة (%) ٨١,٦١٤ من مساحة المقياس ، وهي درجة جيد جداً وتجاوزت أداء القياس المقبولة (٣) من مقياس ليكرت الخمسي وبانحراف معياري (٠,٧٤١٢٦) مما يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت إيجابية تمثل إلى التأييد المرتفع نحو أسئلة الفرضية الأولى وبما يعني

**قول الفرضية الرئيسية الأولى** (يسهم استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق في تحسين حوكمة الشركات)

#### رابعاً- تحليل النتائج الخاصة بمدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية.

خصص القسم الثالث من استمار الإستبانة لقياس مدى مساهمة التأمين على القوائم المالية في الوصول إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية. واختبار الفرضية الثانية (يؤدي استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية) وبعد تفريغ إجابات أفراد العينة على الأسئلة التي تضمنها القسم الثالث من استمار الإستبانة كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول ٣.

#### الجدول ٣

#### تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص مدى مساهمة التأمين على القوائم المالية الوصول إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية

رقم السؤال	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	يؤثر التأمين على القوائم المالية بالإيجاب على الشركات، حيث تقوم بعدم التضليل في القوائم المالية فضلاً عن أن المستثمر سيتخذ قرارات صحيحة .	٤,١٠	٠,٦٨٠٣٦	%٨٢
٢	يمنع التأمين على القوائم المالية الإدارية عن ارتكاب الاحتيال في القوائم المالية لتوقع الإداره بان المدقق سوف يؤدي عملية التدقيق بجودة عالية وأنه سينبذل الجهد الأمثل لاكتشاف ما تقوم به من مخالفات	٣,٩٢٣	٠,٨٩٩٨٤	%٧٨,٤٦
٣	يسهم التأمين على القوائم المالية في تعين المدقق بواسطة شركة التأمين ويحد من ظاهرة تعارض المصالح ويؤدي إلى زيادة جودة عملية التدقيق .	٤,٠٥١	٠,٩١٦١٩	%٨١,٠٢
٤	يساعد التأمين على القوائم المالية المدققين في التخلص من ضغوطات الإدارة وبالتالي الوصول إلى أفكار أفضل وأكثر إبداعية والتي تقودهم للقيام بمزيد من عمل أكثر كفاءة.	٤,١٧٩	٠,٧٥٦٤٤	%٨٣,٥٨
٥	يؤدي التأمين على القوائم المالية إلى قيام المدقق في أداء مهمة التدقيق بموضوعية أكثر، وينعكس هذا إيجابياً على جودة عملية التدقيق.	٤,١٠	٠,٨٨٢٤٣	%٨٢
٦	يسهم التأمين على القوائم المالية بإيجاد رقابة على عملية التدقيق التي يقوم بها ويؤدي إلى تحسين جودة عملية التدقيق .	٤,١٢٨	٠,٦٥٦١٢	%٨٢,٥٦
٧	يؤدي التأمين على القوائم إلى زيادة المنافسة بين مراقبين الحسابات وبالتالي أداء عمليات التدقيق بجودة مرتفعة.	٤,٠٠٥	٠,٧٩٣٠٢	%٨١,٠٢
٨	يقود التأمين على القوائم شركات التأمين للتعاقد مع مراقب حسابات متخصص يسهم بتحسين دقة تدقيق	٤,١٢٨	٠,٨٥٨٤٠	%٨٢,٥٦

رقم السؤال	العبارات	الوسط الحسابي	الاحراف المعياري	النسبة المئوية
	الخطر وتحسين جودة عملية التدقيق إجراءات التدقيق الأكثر فاعلية.			
٩	يضمن التأمين على القوائم المالية تحديد شركة التأمين لاتخاذ التدقيق بمقولية بما يتاسب مع أداء عملية التدقيق بجودة مرتفعة.	٣,٩٤٨	٠,٩١٦١٩	%٧٨,٩٧
١٠	يشجع التأمين على القوائم المالية جودة القوائم المالية المتوفعة منه ستكون مرشدًا جيداً أو مرشد أفضل لخيصص وتوزيع الموارد.	٤	٠,٩١٧٦٦	%٨٠
١١	يسهم التأمين على القوائم المالية قيام مكاتب التدقيق باستخدام أساليب ومناهج التدقيق الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة جودة عملية التدقيق.	٤,٠٧	٠,٩٠٢٨٤	%٨١,٥٤
١٢	تعتمد الحماية والعلاوة بعد إشارة صادقة لجودة القوائم المالية المؤمن عليها، وبالتالي الاستثمارات المباشرة ستذهب نحو المشروعات الأفضل.	٣,٩٤٨	٠,٩٧١٩٤	%٧٨,٩
١٣	يعمل التأمين على القوائم المالية في الحد من نقل المعلومات للمنافسين عند التعاقد مع المدققين المتخصصين صناعياً حيث ولاء المدقق لشركة التأمين	٣,٨٧١	١,٠٠٤٧١	%٧٧,٤٣
المعدل العام		٤,٠٣٨	٠,٨٥٨١٦	%٨٠,٧٦

يلاحظ من الجدول ٤ الذي يتضمن تحليل نتائج إجابات أفراد عينة بخصوص مدى مساهمة التأمين على القوائم المالية الوصول إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية. إذ بلغ المعدل العام لقوة إجابات أفراد العينة (٦٨٠,٧٦%) بوسط حسابي مقداره (٤,٠٣٨) وهي بدرجة جيدة جداً وتجاوزت أداة القياس المقبولة (٣) وبانحراف معياري (٠,٨٥٨١٦) مما يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت ايجابية نحو أسئلة الفرضية الثانية، تميل إلى التأييد المرتفع نحو أسئلة الفرضية الثانية، بما يعني قبول الفرضية الثانية (يؤدي استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية).

## الاستنتاجات والتوصيات أولاً - الاستنتاجات

١. تعد حوكمة الشركات ضرورية ولازمة لحسن سير عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم، وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف.
٢. يعد ظهور فشل الأعمال من أقوى الأسباب لتعمق الشك في استقلالية مراقب الحسابات، وكذلك من أهم الأسباب التي تدعو إلى التدخل في تنظيم مهنة التدقيق بهدف استعادة ثقة جمهور مستخدمي القوائم المالية في استقلالية المدقق والتي تعد الدافع الحقيقي من قبليهم للوثوق بالقوائم المالية.

٣. يواجه المدققون تعارض مصالح فهم يتسلمون أجورهم من قبل الشركات التي يدققونها. ووفقاً للمبادئ الواضحة لحكومة الشركات يفترض أن يكون المدققون وكلاء المساهمين ولكن عملياً فإنها الإدارة هي التي تتعاقب مع المدقق وفي النهاية تدفع لقاء الخدمات وهذا الترتيب من شأنه أن يخلق تعارضًا بين المصالح.
٤. يمكن أن يكون هناك حل دائم واحد لمسألة استقلال المدقق ولأجل أعطاء المستثمرين التأكيد الذي يحتاجون للحصول على الثقة بالقوائم المالية للشركة، لابد من إزالة إعمال التدقيق من نطاق الشركة. والفكرة في أن تدقق قوائم الشركة وتدفع لقاء إكمالها من قبل طرف ثالث خارج الشركة وهو شركة التأمين.
٥. التأمين على القوائم المالية من الآليات المقترحة لتحسين جودة عملية التدقيق الخارجي فبدلاً من أن تقوم الشركة بتعيين المدققين وتحديد أتعابهم تقوم الشركة بالتأمين على قوائمها المالية ضد المخاطر مع الإفصاح عن المبلغ الخاص بالتغطية التأمينية والقسط الذي تدفعه.
٦. إن تقديم اقتراح لإصلاح حوكمة الشركة، من خلال التأمين على القوائم المالية، وذلك لاستبعاد التعارض في المصالح بين مراقب الحسابات وزبائنه، ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية.
٧. إن الشركات التي يتم الإعلان عن حدود عليا للحماية وصغرى للمبالغ التي تدفع لشركة التأمين لقوائمها المالية، تبين أن لديها قوائم مالية ذات جودة عالية ، أما الشركات التي يتم الإعلان عن حدود صغرى لحماية مرتفعة للمبالغ التي تدفع لشركة التأمين تظهر كشركات قوائمها المالية ذات جودة منخفضة.
٨. عند قيام المدقق بأداء عملية التدقيق وأصدار رأي إيجابي يتم إصدار البوليصة بمبلغ التغطية التأمينية والقسط المتعلق بها نفسه والذي تم الموافقة عليه مع الشركة ، أما إذا كان رأي المدقق متحفظاً فان شركة التأمين لن تقدم أي تغطية تأمينية إلا إذا تمكنت الشركة محل التدقيق بعد ذلك من إعادة التفاوض مع شركة التأمين بشروط مختلفة والتي سوف تعتمد على نتائج عملية التدقيق وأسباب التحفظ وبعد الاتفاق على الشروط الجديدة سيتم إعلانها وإصدار البوليصة.
٩. إن تأمين القوائم المالية يضمن مصالح شركة التأمين وتكون مصطفة مع مصالح المساهمين وبما أنها أمنت الحماية فان شركة التأمين ستكون مهتمة بتحفيض عمليات التضليل وسوء العرض للقوائم المالية للشركات المؤمن عليها إلى أدنى حد، التي بدورها تسبب خسائر للمساهمين والتي ستكون الأساس للمطالبات التي يقدمونها ضد شركة التأمين.
١٠. يضمن المستثمر من خلال التأمين على القوائم المالية الحصول على مبلغ التعويض من شركة التأمين في حالة اتخاذ قرارات استثمارية خطأ بسبب التضليل في القوائم المالية.
١١. يؤثر التأمين على القوائم بشكل إيجابي على أسعار الأوراق المالية، كما أن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشدًا جيدًا أو مرشدًا أفضل لتخفيض أكثر كفاءة للموارد .

### ثانياً. التوصيات

١. ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن مهنة تدقيق الحسابات والمتمثلة بديوان الرقابة المالية ومجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين بدراسة الموضوع من كل جوانبه ومدى إمكانية تطبيقه في العراق.

٢. العمل على توعية مراقبى الحسابات مهنيا بأهمية اتباع وتطبيق التأمين على القوائم المالية، وما لذلك من انعكاسات ايجابية، بعقد الندوات وورش العمل المتخصصة للتعرف بتأمين القوائم المالية وكيفية القيام به وأهدافه وأهميته ودوره في تحقيق جودة التدقيق.
٣. إعلام جميع الأطراف المهتمة بعملية التدقيق بأهمية التأمين على القوائم المالية بتوفير نشرات وكتيبات؛ ليطلعوا عليها؛ حتى يكونوا على دراية بالموضوع وبالتالي تهيئتهم لقبل هذا الموضوع .
٤. تهيئة شركات تأمين كبيرة ومختصة قادرة على القيام بمهمة التأمين على القوائم المالية تتضمن الكوادر البشرية الكفوءة وتوفير المستلزمات الفنية الازمة للقيام بهذه المهمة.

#### المصادر

##### ولا- المصادر باللغة العربية

١. أبو نصار، محمد حسين، ١٩٩٩، العوامل المحددة لأنتعاب التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين والشركات المساهمة العامة، مجلة دراسات، المجلد ٢٦، العدد ٢، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
٢. الحاج، فهيم سلطان محمد، ٢٠١٢ ، الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ٢٠.
٣. سعيد، عهد علي، ٢٠٠٩ ، الآثار المتوقعة لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
٤. عيسى، سمير كامل محمد، ٢٠٠٨ ، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات - مع دراسة تطبيقية، بحث محكم، مجلة كلية التجارة. البحوث العلمية جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٤٥ مجلد ١ ، يناير .

##### ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. Alex Dontoh, Joshua Ronen , Bharat Sarath 2005 Financial Statements Insurance, School of Accountancy, Singapore Management University
2. Cooper, D; Everett, J; and Neu, D. 2005, Financial Scandals, Accounting Change and the Role of Accounting Academics: A Perspective From North America. European Accounting Review,14 (2).
3. Joshua Ronen, 2006 "A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance", Journal of Engineering and technology Management, Vo. 23, No. 1-2.
4. Julius Cherny and Joshua Ronen, 2004, Financial statements insurance enhances corporate governance in a Sarbanes–Oxley environment, International Journal of Disclosure and Governance Volume 1 Number 3
5. Kahle, J., Brian, Julie E. McGuire, 2003, "Implementing Sarbanes Oxley: SEC Adopts Final Rules On Auditor Independence", Hull McGuire PC,USA, <http://www.hullmcguire.com>.
6. Kambil, Ajit & Others , 2006," The Seven Disciplines for venturing in China ", Mistsloan – Management Review ,Vol. 47,No2.
7. Kaplan, R. 2004, "The Mother of All Conflicts: Auditors and Their Clients", Journal of Corporation Law,29 (2).

8. Michael Mainelli, Joshua Ronen, 2006, Put Your Money Where Your Audit Is, Journal of Risk Finance, UK,, Volume 7, Number 4,
9. Michael J. Moody, 2006, Financial statements insurance: an idea whose time has come. [www.FinancialStatementInsurance.com](http://www.FinancialStatementInsurance.com).
10. Moore, D., Philip E. Tetlock, Lloyd Tanlu, and Max H Bazerman, 2006, "Conflicts of Interest and the Case of Auditor Independence: Moral Seduction and Strategic Issue Cycling", Academy of Management Review.
11. OECD, OECD Principles of Corporate Governance, 2004.
12. Wheelen , Thomas L . & Hunger , David J. 2004, Strategic Management & Business Policy Concepts , Pearson Education, Inc.
13. Stein, Bob, 2004 " Effective Governance, The Magazine for Financial Services Executives , Issue No. 17 , Spring , p. 4-5 . Ernst & young LLP, [www.Ey.com](http://www.Ey.com).
14. <http://www.alarabiya.net/views/2012/02/18/195326.html> .
15. [www.grenc.com](http://www.grenc.com) <http://awareness.sca.ae-23>
16. <http://www.esurveyspro.com/Survey.aspx?id>
17. [www.jcdr.com/pdf/arabic\\_profile.pdf](http://www.jcdr.com/pdf/arabic_profile.pdf)